

# نشرة المجلس

## الأعلى للتعليم

العدد 5 - فبراير 2009

### افتتاحية العدد

في ارتباط وثيق بتأثير سياق وشروط عملهم ومؤهلاتهم قصد استثمارها في التعلم والتكتون والتنشئة الاجتماعية.

إجمالا، يستدعي الحديث عن النجاح المدرسي ومحدداته الربط بين مختلف هذه المكونات التي تسهم في بناء وتأهيل المتعلم، مع ضرورة تمييز العوامل المؤثرة فيه، وتوكّي الحذر اللازم أثناء التحليل، وتجنب أحكام القيمة لفهم مسألة النجاح الدراسي وإيجاد الحلول الناجعة لها.

إن ما حظي به موضوع النجاح الدراسي ومحدداته من تحليلات خصبة ومناقشة وافرة في أدبيات المجالات الأكاديمية المتخصصة، يبرز أهمية وغنى القضايا التي يطرحها للتفكير والمعالجة، لكن ذلك لا يعني أن النقاش قد حُسم في هذا المجال، لأن ما تم إثارته من إنجازات حتى الان يهم بالخصوص تطوير وتدقيق الأطر المنهجية، على حساب تجديد الأطر النظرية.

وفي بلادنا، يتquin تعزيز تعميق البحث في محددات النجاح الدراسي وربطه بالمارسات البيداغوجية، وذلك من أجل المساعدة على بلورة سياسات تعليمية أكثر نجاعة، ومن ثم تحسين مؤشرات النجاح الدراسي للتلاميذ، الذي يظل رهينا بتربية وطنية شاملة ومستديمة.

عبد الحق الدوبي

المدير العام للهيئة الوطنية لتقويم المنظومة الوطنية  
للتربية والتكتون

يشكل النجاح الدراسي موضوع انشغال في مختلف منظمات التربية والتكتون عبر العالم، ومجال اهتمام العديد من الفاعلين والمتدخلين في مجال التعليم. لكن مقاربته تظل أمرا شديدا تعقيد بالنظر لما يستلزم ذلك من مزاوجة بين تطوير البحث وجعله في خدمة الممارسة الفعلية، وبين العمل على تفاعل وتكامل الاتجاهات النظرية المختلفة من أجل تعميق وتوسيع نطاق البحث في هذا الموضوع.

إن معالجة موضوع النجاح الدراسي يحيل، بالدرجة الأولى، إلى المهام الأساسية للمدرسة المتمثلة في التعليم، وال التربية، والتنشئة الاجتماعية. معنى ذلك، استهداف التعامل مع الطفل في أبعاده المختلفة؛ المعرفية والبدنية والوجدانية، في مراعاة لوسطه الاجتماعي والأسري، مما يبرز أهمية الكبرى للجوانب المنتظر الاشتغال عليها والابتكار في معالجتها.

ولأن أي مشروع تربوي هو مشروع المجتمع برمه، فإن تعميق التفكير في محددات النجاح الدراسي يستدعي تضافر جهود علماء الاجتماع، والاقتصاد، والأنثربولوجيا، وعلماء النفس التربوي، والخبراء في الديداكتيك، والمختصين في تحليل وتقديم نظم الامتحانات... ويبقى تفعيل ما ينتج عن هذه المجهودات من أفكار وترجمتها إلى برامج ملموسة قابلة للتطبيق من مسؤولية صانعي القرار السياسي، والمختصين في العلوم القانونية، والمخططين التربويين، الذين يحددون ويوجهون السياسات التربوية التي يظل نجاحها رهينا بالفاعلين المباشرين، بالنظر إلى علاقتهم العضوية بالتلاميذ.

### في هذا العدد

11.....	التربيـة والتكتون في الصحفـة الوطـنية.....	2.....	معالـم دـالة في مـسار المـجلس .....
12.....	آفاقـ في المسـار.....	2.....	ملـف العـد: النـجاح والـفشل الدرـاسيـن وـالعـلاقـة البـيدـاغـوجـية ...
12.....	مفـكرة.....	6.....	الـسـير الدـاخـلي للمـجلس .....

# معالم دالة في مسار المجلس

- 30 يوليوز 2006: الإعلان عن إعادة تنظيم المجلس الأعلى للتعليم، في الخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد العرش.
- 10 فبراير 2006: إصدار الظهير الشريف القاضي بإعادة تنظيم المجلس.
- 14 شتنبر 2006: تنصيب جلالة الملك للمجلس الأعلى للتعليم، بالقصر الملكي بالدار البيضاء.
- 4 نونبر 2006: لقاء التعارف بين أعضاء المجلس وإرساء القواعد المنهجية لعمله.
- الدورة العادية الأولى للمجلس، 30 نونبر وفاتح دجنبر 2006: التداول في مشروع النظام الداخلي للمجلس وفتح باب الترشيح لعضوية لجانه الدائمة.
- الدورة العادية الثانية، 27 و28 فبراير وفاتح مارس 2007: المصادقة على النظام الداخلي للمجلس، تشكيل مكتب المجلس، تقديم الأرضية الأولية لمشروع رأي المجلس في «دور المدرسة في تنمية السلوك المدني» والمصادقة على الرأي المتعلق بتأهيل التعليم العتيق بالمغرب.
- 23 و24 مאי 2007: تنظيم الندوة الوطنية الأولى للمجلس حول «المدرسة والسلوك المدني».
- الدورة العادية الثالثة، 16 و17 و18 يوليوز 2007: المصادقة على رأي المجلس في موضوع دور المدرسة في تنمية السلوك المدني.
- الدورة العادية الرابعة، 12 و13 و14 نونبر 2007: التداول في موضوع واقع مهنة وهيئة التدريس والتكوين، تقديم التصميم المفصل للتقرير الأول حول حالة وأفاق منظومة التربية والتكوين، والتداول حول قضایا التربية والتکوین ذات الاولیة في آفاق اشتغال المجلس، وتعلق أساسا بـ 1. التعبئة المجتمعية لإنجاح مشروع المدرسة المغربية الجديدة 2. تعليم اولي ذي جودة 3. الرفع من كفايات التحكم اللغوي 4. الاعتمادات الضرورية لإنجاح إصلاح منظومة التربية والتکوین 5. تسريع وتيرة محاربة الأمية 6. الإدارة التربوية ومشروع المؤسسة 7. تشجيع التفوق الدراسي.
- الدورة العادية الخامسة، 25 و26 و27 فبراير 2008: تقديم وتدارس المحاور الكبرى لتقرير المجلس لسنة 2009، عرض المحاور الأساسية لإعداد مشروع مقترن المجلس في موضوع: «الارتقاء بهيئة ومهنة التدريس والتکوین» والاستماع إلى النقابات التعليمية في الموضوع.
- 24 مارس 2008: اعتماد الصيغة النهائية للتقرير الأول للمجلس حول حالة منظومة التربية والتکوین وأفاقها.
- 16 أبريل 2008: رفع التقرير الأول للمجلس إلى العلم السامي لجلالة الملك.
- الدورة العادية السادسة، 21، 22 و23 يوليوز 2008: تدارس مشروع البرنامج الاستعجالي للقطاعات المكلفة بال التربية والتکوین.
- 9 شتنبر 2008: الإعداد لبلورة وجهة نظر المجلس في البرنامج الاستعجالي، وإصدارها في نهاية أكتوبر 2008.
- 21 و22 أكتوبر 2008: تنظيم الندوة الوطنية الثانية للمجلس حول «الشراكة المؤسساتية من أجل المدرسة المغربية».
- الدورة العادية السابعة، 24، 25 و26 نونبر 2008: تدارس المسألة اللغوية في المنظومة الوطنية للتربية والتکوین.

## ملف العدد: النجاح والفشل الدراسيين والعلاقة البيداغوجية

### سياق الاهتمام بالموضوع

وباحث، عوامل ومتغيرات عدّة في مقدمتها الفشل الدراسي والعلاقة البيداغوجية، إلى جانب متغيرات أخرى.

وبخصوص السياق الخاص بمنظومة التربية والتکوین الوطنية، يتفق الفاعلون والمهتمون والملاحظون على ضرورة الحد من آثار الظواهر السلبية، بغایة الرفع من مؤشراتها في الجودة والمردودية. علما أن ظاهرة الهدر المدرسي وما ترتبط به من تجليات، مثل الفشل والتكرار والانقطاع المبكر عن الدراسة، خاصة بالنسبة للفتيات بالعالم القروي،

تدرج معالجة المجلس الأعلى للتعليم لموضوع محدّدات النجاح والفشل الدراسيين ضمن سياق عام وأخر خاص بمنظومتنا التربوية. فعلى مستوى السياق العام، هناك اهتمام متزايد بأبرز القضایا والاختلالات وأهم العوامل التربوية والبيداغوجية ذات الأثر الملحوظ في مردودية منظومات التربية والتکوين وفي درجة تنافسيتها، من بينها، على الخصوص: قضایا الهدر المدرسي، وجودة التعلمات، والحكامة وترشيد الموارد البشرية والمالية. وتتجدر الإشارة إلى أن الهدر المدرسي تتحكم فيه، حسب عدة دراسات

## محددات النجاح والفشل الدراسيين



«مهنة المتعلم»

لمقاربة مسألة النجاح والفشل الدراسيين، تم الوقوف على مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تحدد مواصفات المتعلمين الذين يحصلون على أحسن النتائج وينتقلون من قسم إلى آخر دون تعرّض لملحوظ أو تكرار؛ مما يجعلهم في مأمن من الفشل الفعلي وبالتالي، الانقطاع أو الطرد، خاصة بعد إنتهاء تعليمهم الإلزامي. في هذا الصدد، يشير بعض الباحثين إلى ما يسمى بـ «مهنة المتعلم» مؤكدين على أن ضمان النجاح يمر عبر فهم ميكانيزمات هذه المهنة والتحكم في مختلف جوانبها الفكرية والوجدانية، مع دعوة المدرسين وأباء وأولياء التلاميذ إلى انخراط أكبر ومزيد من التعبئة في تتبع سيرورات عملية التدريس والتعلم، ودعمها المتواصل، لتحقيق أهداف الفاعالية والمرونة العالية في منظومة التربية والتكتون. وفي ما يتعلق بمحددات النجاح الدراسي، تم الوقوف على مجموعة من العوامل ذات التأثير الملحوظ، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الانتماء لوسط عائلي واجتماعي سليم ومشجع على الدراسة والتحصيل؛
- تأطير الآباء أو الأولياء ومساعدتهم المنتظمة؛
- مناخ مؤسستي مناسب ومشجع على التعلم والتباري السليم؛
- نظرة إيجابية ومتفائلة تجاه المدرسة، تتضمن المتعة في التعلم والرغبة في النجاح وتشجيع الدراسة؛
- الثقة في الإمكانيات الذاتية والقدرات الفردية مع تقدير جيد للذات؛
- بذل المجهود المستمر والمثابرة على الدراسة والتعلم؛
- حب القراءة وتنمية التعبيرين الشفهي والكتابي؛
- آفاق مستقبلية واضحة، واعدة، ومشجعة.

ولدراسة محددات النجاح والفشل الدراسيين، ينكب البحث التربوي على إعداد وتجريب خطط وأدوات للوقاية من الفشل والهدر الدراسي، من أجل اعتماد مشاريع نموذجية للدعم

تستند إلى إمكانات و Capacities يمكن ربحها وتوظيفها في تحسين مؤشرات جودة ومرونة منظومتنا التربوية. ومن ثم، جاء الاهتمام بمحددات النجاح والفشل الدراسيين في إطار السعي إلى إرساء مقاربة شاملة وبحث دقيق وعمق يفضي إلى الوقوف على المتغيرات المؤثرة والمترادفة فيما بينها، وتحديد المفاهيم المترادفة والوقوف على التجارب والممارسات الناجحة، من أجل اقتراح استراتيجيات مناسبة وناجحة للتدخل من أجل الرفع من مؤشرات النجاح المدرسي.

إضافة إلى ذلك، يأتي الاهتمام بالنجاح والفشل الدراسيين في سياق تعليم تعليم جيد وضمان تكافؤ الفرص لكافة الواهدين على المدرسة. في هذا السياق، اعتمدت عدة بلدان مقاربات تنظيمية وبيداغوجية متنوعة، تهدف إلى تقليل نسب الفشل الدراسي، والحد منها في أقرب الآجال؛ وهي مقاربات ترتبط بتجارب تربوية موجهة لمختلف أصناف المتعلمين، وتطورها نظريات سيكوبيداغوجية، واجتماعية، واقتصادية. وهكذا، يمكن القول بأن معالجة هذه الإشكالية تتم بحسب أبعاد رئيسية تتمثل في ما يلي:

1. الحكامة الجيدة لمنظومة التربية والتكتون بما تتطلبه من ترشيد للموارد وتحقيق الفعالية، علماً أن كل مجهود للحد من ظواهر الفشل والتكرار والهدر المدرسي يترتب عنه اقتصاد ملموس في الموارد وربح على مستوى المرونة (l'efficience) الفردية والجماعية، بهدف إرساء النجاعة وترسيخها؛

2. الجودة في التربية والتكتون، باعتبار الأولى مطلباً اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً، والثانية خدمة عمومية مركبة في تحسين مؤشرات تقدم البلاد وتسلحها لربح رهانات التنمية البشرية، وتطوير البحث العلمي والتكنولوجيا، كرافعة أخرى لولوج مجتمع المعرفة؛

3. تكافؤ الفرص وضمان الإنصاف، كهدف أساسي لكافة الأنظمة التربوية، من حيث تعليم الاستفادة من خدمات التربية والتكتون، وتزويد المتعلمين بالكفايات الأكاديمية، والعملية، والثقافية، والاجتماعية الضرورية للانخراط في الدراسة، وتحقيق النجاح والتفوق؛

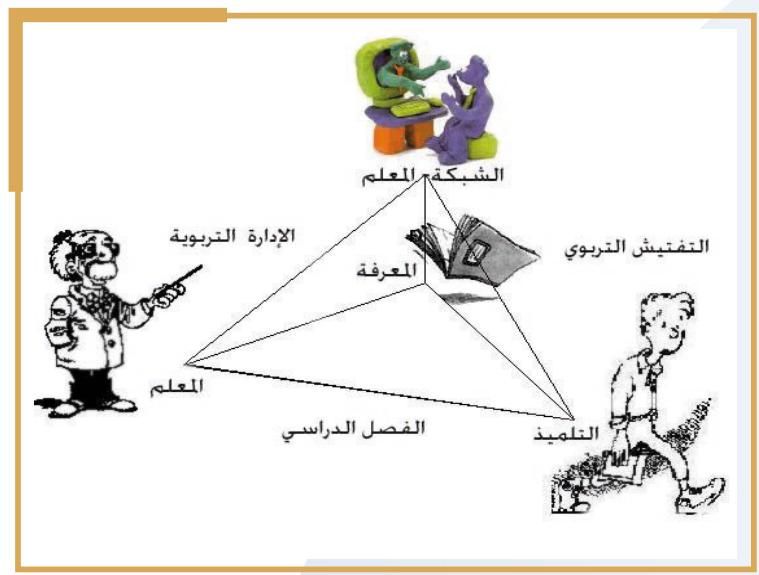
4. الاندماج والتماسك الاجتماعي، باعتبار أن الحد من الفشل الدراسي يحول دون فقدان الثقة في المدرسة، كأداة للتربية والتكتون وكمسلك للترقي الاجتماعي. كما أن توفير شروط النجاح والتفوق يقوي من التماسك الاجتماعي والثقافي، بين أفراد وفئات المجتمع، وينمي الآمال في المستقبل وفي الوطن. كل ذلك، من شأنه أن يحد من مخاطر الانحراف وما يكفيه للمجتمع والدولة على حد سواء.

# العلاقة البيداغوجية وأثرها على محددات النجاح والفشل الدراسيين

وسواء تعلق الأمر بالهدر المدرسي كظاهرة مقلقة، ينبعي الحد السريع منها، أو بالنجاح الدراسي كمبتغي وكركيزة أساسية لإرساء المدرسة المغربية الجديدة بمواصفات الفعالية والمروودية الجيدة، فإن العلاقة التربوية/البيداغوجية تعد عنصرا هاما في معادلة تجويد المنظومة الوطنية للتربية والتكتوين، باعتبارها في صلب عملية التدريس والتكتوين والقنطرة الرابطة بين طرفيها: المدرس أو المكون، من جهة؛ التلميذ أو الطالب أو المتدرب، من جهة أخرى. بل إن العلاقة البيداغوجية تعد النواة والركيزة الأساسية لبناء علاقات تربوية وتفاعلية سليمة ومتينة بين المدرسة، وروادها، والعاملين بها، وشركائها الفاعلين، ومحيطها الثقافي والاجتماعي والاقتصادي. وتتجدر الإشارة إلى أن العلاقة البيداغوجية تندمج في إطار نظرية بيداغوجيا التعاقد بشقيه الأساسيين:

- شق صريح، يتجلّى في التشريعات والتوجيهات الرسمية المرافقة للمناهج والبرامج، وبخول المدرس والمكون الشرعية البيداغوجية الضرورية للقيام بمهامه على أحسن ما يرام. ويتألّف هذا الشق في نقل وإكساب المعرفة وتوفير التأطير والتوجيه اللازمين لكافة المتعلمين؛
- شق ضمني، يبني على الحلف البيداغوجي الذي يربط الطرفين (المدرس والمتعلم) على أساس تبادل المحبة والثقة والاحترام، والنظر إلى المدرس كمثل أعلى.

ومن أهم خصائص هذا العقد أنه يسعى إلى تحقيق أهداف تربوية وتكوينية محددة، تلزم الطرفين، مع كونه ينبع العنف ويسعى إلى الابتعاد عن تعارض مواقف مختلف أطراف العملية التعليمية.



أية علاقة بيداغوجية اليوم؟

والتقوية البيداغوجية؛ وذلك في إطار مقاربات تربوية تتوكّي الفعالية والنجاعة، من خلال التأثير الإيجابي في متغيرات المحیط السوسيو-عائلي، والمتغيرات الدراسية، والمتغيرات الشخصية للمتعلمين، والمتغيرات المؤسستية.

من خلال الإطلاع على بعض المراجع والتجارب وكذا التدابير المرافقة لها، في ما يتعلق بالحد من الفشل الدراسي وتعزيز النجاح بين المتعلمين، يمكن الوقوف على بعض مداخل العمل لبلوغ الأهداف المتوقعة المتمثلة في إرتفاع من نسب النجاح والحصول على الشواهد والتأهيل، من أجل انخراط أفضل في النسيج الاقتصادي والحياة الاجتماعية. وتتلخص أهم هذه التدابير في:

1. تقوية المواظفة على الدراسة وتحث التلاميذ والطلبة والمتدربين على التعلم الدؤوب؛
2. تمكن المدرسين من تكوين أساسي متين وتكوين مستقر يستجيب لمتطلبات الإصلاح ويساير التجديفات التي عرفها حقل التربية والتكتوين؛
3. الإعداد الجدي لرؤساء المؤسسات، في مجالات التدبير بالنتائج، والقيادة، والريادة المبنية على الإشراك والالتزام والمسؤولية والتقويم، باعتبار أن انخراطهم الفعلي في الإصلاح من أهم رافعات المروودية؛
4. تحويل المؤسسات التربوية حيزا هاما من الاستقلالية، في إطار سياسة اللاتركيز واللاتمركز، بصفتها عاما حاسما في تأمين النجاح لأكبر عدد من المتعلمين والرفع من نسبة على مستوى المنظومة التعليمية.

إلى جانب ذلك، يمكن الوقوف على مجموعة من فرضيات العمل الإضافية، يمكن الاستناد إليها في تعزيز الدراسة والبحث، يمكن إجمالها في ما يلي:

1. يكون للمتغيرات الشخصية للمتعلمين تأثير حاسم في مسارتهم الدراسية، ما يفيد أنها ذات مفعول أكثر من غيرها من المتغيرات الأخرى، على مستوى النجاح والفشل الدراسيين؛
2. يتتأثر كل من النجاح والفشل الدراسيين بمتغيرات الوسط العائلي والثقافي، أكثر من تأثيرهما بمتغيرات الانتماء السوسيو-اقتصادي؛
3. يتتوفر المتعلمون المنتمون لأوساط سوسيو-اقتصادية متوسطة على حظوظ في النجاح وإنجاز الفشل الدراسي، أكثر من أقرانهم من أبناء الأوساط المعوزة؛
4. توجد مؤشرات حول إمكانية التأثير السلبي لبعض سياسات اللامركزية على تكافؤ الفرص في التربية، من خلال تحرير العرض التربوي وتعرضه لمنطق الربح وكافة أشكال المنافسة.

(conflit de pouvoir et domination) لسلطتين: سلطة المدرس وسلطة القسم.

والعلاقة البيداغوجية مفهوم ينطوي على أبعاد كثيرة وتتدخل فيها التفاعلات بين أطراف متعددة؛ وهي بذلك تؤثر على إغناء تجربة التعلم والاكتساب وتساهم بقسط وافر في جودة العلاقة التربوية التي تربط بين أطراف العملية التعليمية وبين المدرسة ومحيطها. علما إنها ليست علاقة موضوعية، جزئية أو كلية، كما هو الشأن في الرياضيات؛ بل هي علاقة ذاتية وجودية بين طرفين، شمولية في جوهرها، وتؤطرها التجربة الدينامية الفردية وترتبط بها عملية التدريس والتعلم. ولكي تكون حقيقة، ينبغي أن يستحضر فيها البعد الفلسفى الشخصانى للتربيبة والتكتوين، بشكل يجعل العمليات البيداغوجية ترتكز على التنمية والتقوية المتدرجة لحرية الفرد، مع اعتماد الحوار الأفقي واحترام المتعلم، بغایة الارقاء به من وضع معرفي محدد إلى الأحسن منه. وهي بذلك مؤشر هام لفعالية المدرس ولانخراط المتعلم وحفزه على الدراسة من أجل التحصيل الجيد؛ كما إنها مؤشر لسلامة المناخ المؤسسي للمدرسة وعامل جد مؤثر في معادلة الفشل والنجاح الدراسيين.

لا حاجة للتأكيد على أن العلاقة البيداغوجية هي، بالدرجة الأولى، علاقة إنسانية مشحونة بعدة مواقف ونظارات عبرة تجاه الشركاء والأوضاع والموضوعات المتدرجة ضمن عملية التربية والتكتوين؛ كما أنها معرضة للتجاذب بين نمطين من السلطة والقوة: سلطة المدرس، من جهة، وسلطة الأشياء والسياق، من جهة ثانية. وتعد العلاقة البيداغوجية الإطار المناسب والمفضل للتعبير وتكون سلطة الكلمة باعتبارها كلمة/سلطة المعرفة، وتتحدد إيجابية هذه العلاقة، بين المدرس والمتعلمين، بمواصفات عامة ذات طابع اجتماعي، وأخرى خاصة مرتبطة بسلوكيات بيداغوجية وتربيوية تجاه المعرفة.

والعلاقة البيداغوجية بعدين من حيث التكفل؛ وتقوم سلامتها على التوازن بين تكفل المدرس بمجموعة القسم بوصفه رائدتها، وتتکفل هذه الأخيرة بنفسها عبر سلطة تمثيلية أو مستبدة. ومما يميز هذه العلاقة أيضا التصور الازدواجي لسلطة المدرس باعتبارها ذات خصائص مقلقة وموضع محبة وكره في آن واحد، وبكونها نتيجة لميزان القوة والعنف (*rapport de force et de violence*) في إطار مواجهة وصراع، حول السيطرة والتحكم،

## خلاصة

إن ظاهرة الفشل الدراسي، وانتشار التكرار، وبلغ الانقطاع عن الدراسة نسبا مقلقة، كلها إشكاليات تستدعي البحث في العوامل والمتغيرات المرتبطة بإشكالية النجاح والفشل الدراسيين، وتحتم على مختلف الفاعلين التربويين، كل من موقعه، التفكير مليا في مقاربة ناجعة كفيلة بالحد من الفشل الدراسي، تقوم على الوقاية والعلاج والدعم والتقوية، وتعتمد منهجيات مجددة وخاصة لمعالجة مسألة تعليم النجاح، ونشر التفوق والتميز، مع التأمين الأفضل لتكافؤ الفرص، وذلك في إطار استراتيجية مندمجة يكون هدفها الأساس كسب رهانات المدرسة المغربية الجديدة في ترسیخ مقومات الجودة البيداغوجية.

وهذا ما يسعى المجلس الأعلى للتعليم إلى الإسهام في تحقيقه، من خلال اهتمامه ببعض القضايا والأوراش ذات التأثير الفعلي في تحسين مؤشرات الفعالية والمردودية للمنظومة والأثر المباشر على شروط النجاح الدراسي، في أفق إعداد مقتراته بشأنها. ويتعلق الأمر أساسا بهيئة ومهنة التدريس والتكتوين؛ ومحاربة الأمية والتربية غير النظامية؛ والشراكة من أجل المدرسة؛ ومحددات الفشل والنجاح الدراسيين، والعلاقة البيداغوجية؛ والتحكم في الكفايات اللغوية؛ وتدريس العلوم...

في نفس الإطار، سيقوم المجلس، في مرحلة تمهيدية وبرؤية استباقية، بإجراء دراسات مقارنة حول موضوع التفتیش والتاطير التربوي، وحول موضوع انتقاء وتكوين رؤساء المؤسسات التعليمية ومواصفاتهم على مستوى التسيير والتدبير التربوي. وهي قضايا ومواضيع مرتبطة، بشكل أو آخر، بإشكالية النجاح والفشل الدراسيين، وبمؤشرات العلاقة البيداغوجية والمناخ المؤسسي المدرسي، بوجه عام. ولا بد من التأكيد، في هذا السياق، على أن تعليم النجاح ونشر التفوق والامتياز بين صفوف التلاميذ، والطلبة والمتدربين، يندرج أيضا في إطار ضمان تكافؤ الفرص، كركيزة أساسية ومرجعية ثابتة للسياسة الوطنية في التربية والتكتوين، وكرافعة لتعليم الجودة والفعالية في المردودية.

# السير الداخلي للمجلس

## الدورة العادية السابعة أيام 24 و 25 و 26 نونبر 2008

رابعا، إعداد إطار عمل للشراكة من أجل المدرسة المغربية.

وقد شكل موضوع التحكم في الكفايات اللغوية للمتعلمين المحور الأساس لأشغال هذه الدورة، حيث تدارست الجلسة العامة أرضية المناقشة الأولية لموضوع المسألة اللغوية في المنظومة التربوية، ركزت على المقاربة البيداغوجية لمسألة التحكم في اللغات باعتبارها مسألة تدرج في صميم مسؤولية المدرسة.

وجريدة على تقليد الاستماعات الذي أرساه المجلس، فقد كانت الجلسة العامة على موعد مع عروض بعض الخبراء الوطنية المتخصصين في اللغات، حيث تقدم خمسة خبراء بمساهماتهم حول، أولاً: واقع تدريس اللغة العربية، ثانياً: بلورة آداة لاختبار التحكم فيها، ثالثاً: وضعية إدراج الأمازيغية في المنظومة التربوية وأفاقه، رابعاً: واقع تدريس اللغات الأجنبية، خامساً: إرساء تجربة أولية لتقويم التحكم اللغوي لدى الطلبة في اللغة الفرنسية، بمبادرة من جامعة ابن طفيل بالقنيطرة.

وقد تميزت مناقشة هذا الموضوع بتقديم أعضاء المجلس لافكار ومقترنات أسممت في إغناء منهجية العمل التي سيعتمدتها المجلس في بلورة التوصيات ومداخل العمل التي سيديلي بها في هذا الشأن في غضون سنة 2010، وذلك بالاستناد إلى مبادئ وتوجهات الميثاق الوطني للتربية والتكوين. وترتکز هاته المنهجية على خمسة مكونات:

1. تعميق التشخيص الميداني لواقع تدريس اللغات واستثمار الدراسات الوطنية ذات الصلة؛

2. إجراء دراسات مقارنة للأنظمة التربوية، بغية استثمار تجربتها في مجال التحكم اللغوي؛

3. الاستناد إلى الخبرات الوطنية والدولية؛

4. تعزيز التشاور وتكريس المقاربة التشاركية الموسعة لمعالجة هذه الإشكالية؛

5. صياغة تصور متكامل ومتقاسم للنهوض بكفايات التحكم اللغوي في المنظومة التربوية الوطنية.

كما اطلعت الجلسة العامة لهذه الدورة على المحاور الكبرى للتقرير الموضوعي لسنة 2009 حول تقويم التحصيل الدراسي، وهو عمل يندرج في إطار سعي المجلس، من خلال الهيئة الوطنية للتقويم لديه، وبتعاون مع المركز الوطني للامتحانات والتقويم لدى وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، إلى إرساء برنامج وطني لتقويم التحصيل الدراسي من شأنه أن يشكل مرجعية وطنية في هذا الشأن.

انعقدت الدورة العادية السابعة للمجلس الأعلى للتعليم أيام 24 و 25 و 26 نونبر 2008 بالرباط. وتمحورت أشغالها حول:

- الوقوف على معطيات الدخول المدرسي والجامعي والتكتيكي وتدارس مستجداته؛
- مناقشة المحاور الكبرى للتقرير الموضوعي للمجلس لسنة 2009 حول برنامج تقويم التحصيل الدراسي؛
- تقديم أشغال الدراسة حول وضعية برامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية وافقها؛
- مناقشة الأرضية الأولية لموضوع المسألة اللغوية في المنظومة التربوية؛
- وعرض التقرير السنوي عن أنشطة المجلس لسنة 2007 - 2008.



### جانب من مداولات الجلسة العامة لدورة نونبر 2008

خلال الكلمة الافتتاحية لهذه الدورة، التي صادفت استيفاء المجلس لسننته الثانية منذ تنصيبه، أوضح السيد الرئيس المنتدب أولويات عمل المجلس للستينات المقبلتين والتي تتمثل في ما يلي:

- أولاً، الإسهام في بلورة تصور جديد للارتقاء بمهنة وهيئة التدريس والتكوين، بتعاون مع قطاعات التربية والتكوين؛
- ثانياً، اقتراح مداخل عمل لمعالجة إشكالية التحكم في الكفايات اللغوية، بوصفها الموضوعة الأساسية لهذه الدورة؛
- ثالثاً، الانكباب على السياسات والمغاربات التي يتعين نهجها في التربية غير النظامية ومحاربة الأمية؛

## أنشطة اللجان الدائمة

### ١. هيكلة اللجان:

طبقاً لمقتضيات الظهير الشريف القاضي بإعادة تنظيم المجلس، وأحكام نظامه الداخلي، عقدت اللجان الدائمة ثلاثة اجتماعات يوم 22 ديسمبر 2008، خصصتها لاستكمال هيكلتها الجديدة، بعد ما تم انتخاب أعضائها الجدد خلال دورة نوفمبر 2008. وقد أسفرت هذه العملية عما يلي:

#### ١. لجنة استراتيجيات وبرامج الإصلاح:

انتخاب السيد أحمد عبادي رئيساً للجنة، والسيد مولاي الحسين الحيان مقرراً لها:

#### ٢. لجنة البرامج والمناهج والوسائل التعليمية:

انتخاب السيد عبد اللطيف اليوسفي رئيساً للجنة، والسيد عبد العالى مستور مقرراً لها:

#### ٣. لجنة القضايا المؤسساتية والمالية والشراكة:

انتخاب السيد توفيق الوزاني الشهدي رئيساً للجنة، والسيد موح بوداود مقرراً لها:

### ٢. برنامج عمل اللجان:



لجنة البرامج والمناهج في جلسة استماع إلى أساتذة التعليم الابتدائي  
(23 يناير 2009)

خصصت اللجان الدائمة اجتماعاتها الأولى بعد تجدیدها لمناقشة وإعداد برنامج عملها لسنوي 2009 و 2010. وقد قامت في هذا الإطار باقتراح مواضيع اشتغالها لستين المذكورتين، في انتظار تدارسها واعتمادها في برنامج عمل المجلس، وذلك في استحضار لمجالات اختصاصها المنصوص عليها في النظام الداخلي، وكذا للموضوعات ذات الأولوية في آفاق اشتغال المجلس:

ويهدف هذا البرنامج، كما جاء في عرض المدير العام للهيئة الوطنية للتقويم إلى:

- إتقويم مستوى تحصيل التلاميذ المغاربة بالمقارنة مع الأهداف والكتابات التربوية المقررة في المنهاج الوطني؛
- إعطاء دينامية جديدة لتقويم التعلمات في منظومة التربية والتكوين ووضعها في صلب الإصلاح التربوي؛
- إرساء عدّة تقويم مكتسبات التلاميذ المتعلقة بالمعرفة الأساسية.

كما أن البرنامج يحدد مجموعة من الأهداف الخاصة، تتمثل أساساً، في تقويم مستوى تحصيل التلاميذ في المواد الأساسية، ورصد مختلف المتغيرات المفسرة لهذا المستوى، وكذا إنجاز مقارنات مجالية؛ مما يمكن من إحداث بنك للمعطيات يتعلق بالمكتسبات الدراسية، وتشجيع البحث العلمي حول محددات النجاح أو الفشل الدراسي، من خلال تمكين الباحثين من الاستفادة من نتائج هذه الدراسة.

ويمهم المشروع المواد الدراسية التالية:

- في المستوى الابتدائي: اللغة العربية، اللغة الفرنسية، الرياضيات، النشاط العلمي؛
- في المستوى الثانوي الإعدادي: اللغة العربية، اللغة الفرنسية، الرياضيات، العلوم الفيزيائية، وعلوم الحياة والأرض.

أما المستويات الدراسية المعنية فهي السنة الرابعة والسداسة من التعليم الابتدائي، والسنة الثانية والثالثة من التعليم الثانوي الإعدادي.

كما تداولت الجلسة العامة حول النتائج الأولية للدراسة المتعلقة بوضعية برامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية وأفاقها، وأكدت على ضرورة تعميق البحث والدراسة في الموضوع عن طريق:

- تنظيم لقاءات مع الجمعيات العاملة في المجال للوقوف على واقع ممارستها الميدانية وتجاربها؛
- إنجاز دراسات تتبع لمال المستفيدن من برامج حمو الأمية والتربية غير النظامية؛
- تقويم كل ما تم إنجازه في مجال محاربة الأمية والتربية غير النظامية؛
- إبراز التجارب الناجحة في هذا المجال، قصد استثمارها.

تجدر الإشارة إلى أن المجلس صادق على التقرير السنوي لأنشطته برسم سنة 2008-2007، وفتح باب الترشح لعضوية اللجان الدائمة للمجلس في إطار تجديد لجانه، وفق أحكام الظهير الشريف القاضي بإعادة تنظيم المجلس وكذا مقتضيات نظامه الداخلي.

الثانوي التأهيلي، بتعاون مع قطاع التعليم المدرسي. ويتعلق الأمر بوضع آليات للقيادة على مستوى الثانويات التأهيلية، تقوم على مؤشرات تسمح بتبني سير المؤسسة على المستويات التدريبية والبيداغوجية، ومن ثم، برصد الأسباب الحقيقة للاختلالات الحالية.

ويهدف هذا المشروع أساساً إلى إرساء ثقافة التقويم الذاتي والقيادة لدى مسيري المؤسسات الثانوية التأهيلية، وتعزيز آليات الحكومة، وإرساء قاعدة معطيات تمكن من تقويم أداء المؤسسات في إطار نظام معلوماتي موحد، وكذا تعبيئة الفاعلين المحليين وإشراكهم في تطوير المؤسسات التعليمية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج سيتم إخضاعه للتجريب في بعض الأكاديميات الجهوية، في مرحلة أولى.

- الاشتغال على آليات لرصد التلاميذ الأكثر عرضة لخطر الهدر المدرسي، ويتعلق الأمر بإرساء آليات مرجعية وطنية لتوقع حالات الهدر المدرسي، بمختلف محدداتها، وذلك بهدف وضع التدابير الوقائية الالزمة للحد منها ومحاربتها. وقد تم تنظيم دورة تكوينية في الموضوع لصالح أطر الهيئة الوطنية للتقويم ومديرية الدراسات والبحث لدى المجلس، يومي 2 و3 فبراير 2009، بتأطير من باحث متخصص في دراسة وتحليل «البيانات المدرسية»، من جامعة مونتريال بكندا.

## الدراسات والبحث

تنكب مديرية الدراسات والبحث لدى المجلس على إنجاز مجموعة من الدراسات الداعمة لإعداد آرائه ومقترناته في مواضيع ذات أولوية، وذلك إسهاماً من المجلس في إعطاء نسق جديد للإصلاح والرفع من فعالية ومردودية منظومة التربية والتكوين. وترتکز منهجية العمل المتبع في الاشتغال على هذه الدراسات تشخيصات دقيقة للوضع الراهن على مستوى المنظومة الوطنية للتربية والتكوين؛ إجراء دراسات مقارنة للتجارب الدولية، للوقوف على الممارسات الناجحة والجيدة واستخلاص العبر؛ تنظيم ورشات موضوعاتية وزيارات ميدانية؛ وكذا إجراء استماعات وتشاورات، تهم مختلف الفاعلين والمؤسسات والهيئات المعنية بالموضوع. وتنتظم هذه الدراسات كما يلي:

- دراسة داعمة لإعداد مقترنات المجلس بخصوص تصور جديد لهيئة ومهنة التدريس والتكوين. وتهدف هذه الدراسة إلى اقتراح مجالات للتجديد تهم: المهام والكافيات والتكتونيات الأساسية والمستمرة؛ التقويم والترقي المهني؛ الحقوق والواجبات المهنية للمدرسين؛ دور المدرس والمكون في إنجاح المدرسة المغربية الجديدة.
- دراسة في إطار إعداد مقترنات المجلس حول سبل الرفع من كفايات التحكم اللغوي لدى المتعلمين، وتهدف هذه الدراسة إلى:

## لجنة استراتيجيات وبرامج الإصلاح:

1. مواصلة دراسة موضوع التحكم اللغوي؛
2. مواصلة دراسة موضوع التربية غير النظامية ومحاربة الأمية؛
3. تشجيع التفوق وضمان تكافؤ الفرص؛
4. التوجيه الدراسي والمهني؛
5. ولوج مجتمع المعرفة.

## لجنة البرامج والمناهج والوسائل التعليمية:

1. مواصلة إعداد التصور الجديد لمهنة وهيئة التدريس والتكوين؛

2. المناهج والبرامج؛
3. الكتب المدرسية والوسائل التعليمية بما فيها المضامين الرقمية؛
4. محددات النجاح والفشل الدراسي؛
5. تدريس العلوم؛
6. تنوعي العرض التربوي؛
7. مرصد الدراسات والأبحاث المطبقة على التربية.

## لجنة القضايا المؤسساتية والمالية والشراكة:

1. مواصلة دراسة موضوع الشراكة المؤسساتية؛
2. تمويل منظومة التربية والتكوين؛
3. الحكومة وتدبير المنظومة وطنية، جهوية، محلية وعلى صعيد المؤسسات التعليمية؛
4. مشروع المؤسسة.

## الهيئة الوطنية للتقويم منظومة التربية والتكوين لدى المجلس

ارتکزت جهود الهيئة الوطنية للتقويم في الفترة الأخيرة، على ثلاثة أوراش أساسية تتمثل في:

- استكمال تحليل نتائج الاختبارات التي تمت في إطار البرنامج الوطني للتقويم التعلمات، بمشاركة مع المركز الوطني للامتحانات التابع لوزارة التربية الوطنية، إعداداً للتقرير الموضوعاتي لسنة 2009 والمتعلق بتقويم التحصيل الدراسي لدى عينة واسعة من تلاميذ السنة الرابعة والستادسة من التعليم الابتدائي والمستويين الثاني والثالث من التعليم الثانوي الإعدادي.

- إرساء برنامج للتطوير المستمر للجودة في مؤسسات التعليم

كمية ونوعية لتحديد آثار المتغيرات والعوامل المتحكمة في النجاح والفشل الدراسيين؛ وإرساء خطة إستراتيجية للتدخل قصد معالجة الفشل الدراسي، وتوطيد وتحسين النجاح الدراسي، بغية تشجيع التفوق والامتياز والرفع من فعالية ومردودية المنظومة الظنية للتربية والتكوين.

- دراسة حول تنوع العرض التربوي، تهدف إلى: فتح خيارات متعددة أمام المتعلمين، ابتداء من السنة الأولى من الثانوي التأهيلي، تلائم حاجاتهم ومويولاتهم وقدراتهم؛ اقتراح هيكلة جديدة للتعليم الثانوي التأهيلي، باعتماد شعب ومسالك موجهة نحو المهن، وكذا مسالك أدبية وعلمية وتقنية بلغات أجنبية؛ المزاوجة بين مبدأ إعمال تكافؤ الفرص ومبدأ تشجيع التفوق والامتياز؛ تخصيص جزء من المناهج والبرامج للخصوصيات الجهوية والمحلية؛ ملائمة الإيقاعات الزمنية للتدريس والتعلم للمتغيرات الجغرافية والاجتماعية؛ إقرار الآليات للدعم التربوي وإعمال البيداغوجيا الفارقة، ولاسيما في الابتدائي والإعدادي؛ واعتماد نظام للتوجيه يتسم بالفعالية والمواكبة والمرونة.

موازاة مع ما سبق، تم الشروع في البحث في موضوع الإشراف والتاطير التربوي، لتحديد وتوضيح مهامه، في علاقتها على الخصوص، مع الارتفاع بهيئة ومهنة التدريس، وتاطير الفاعلين التربويين ومؤازرتهم، عند الاقتضاء، وتتبع وتقويم وحدات التربية والتعليم والمساهمة الفاعلة والناجعة في تحسين مردودية منظومتنا التربوية.

كما تم الشروع في البحث في موضوع المضامين التربوية الرقمية، حيث تم الوقوف على مقاريبات واستراتيجية في مختلف وضعيات التدريس والتكوين، باعتماد التكنولوجيات الجديدة للإعلام والتواصل (TIC). ويتوخى من هذا العمل، تحسين أساليب التدريس والتعلم، وتنويع العرض التربوي، والرفع من مردودية المنظومة التربوية.

• بالنسبة للغة العربية، تحديث طائق ومضامين تدريسيها وتطوير أدوات قياس التحكم فيها، بالنظر إلى المعارف والكفايات الضرورية لإتقانها:

• بالنسبة للأمازيغية، إقرار إطار عمل وطني واضح كفيل بتحديد وضعها في المنظومة، ودعم المنجزات على مستوى تدريسيها:

• بالنسبة للغات الأجنبية، وضع مخطط مديرى لتدريسيها والتحكم فيها، يتضمن: تجديد تقنيات التدريس، التركيز على كفايات التواصل الكتابي والشفهي، تقوية التكوين الأساس والمستمر لمدرسيها، الدعم التربوي في مجال تعلم اللغات، تطوير الاختبارات المنتمة وتعيمها.

- دراسة داعمة لإعداد مشروع رأي المجلس في موضوع التربية غير النظامية ومحاربة الأمية. وتهدف هذه الدراسة إلى اقتراح رؤية جديدة بداخل عمل إجرائية تستهدف تسريع وتيرة الإنجان، وحفظ الطلب، والرفع من جودة العرض وتنوعه في مجال التربية غير النظامية ومحاربة الأمية.

- دراسة تدرج في إطار إعداد مقترنات المجلس حول تدريس العلوم، بحيث تسعى هذه الدراسة إلى تطويره وتوضيح سبل تحبيب العلوم للمتعلمين وتحقيق هدف توجيهه ثلثي التلاميذ نحو الشعب العلمية (وفق المادة 30 من الميثاق). لذلك، تركز هذه الدراسة الاهتمام بـ: تدريس تاريخ العلوم والإستيمولوجيا؛ تحقيق الالتقائية بين المواد العلمية من خلال موضوعات مشتركة في اتجاه تكامل التخصصات؛ تحسين تكوين المدرسين لهذا الغرض؛ ربط تدريس العلوم في الثانوي التأهيلي بالتعليم الجامعي، مع افتتاحه على القطاعات الاقتصادية؛ تدريب التلاميذ على تقنيات المنهج العلمي المختبري، القائم على الملاحظة واختبار الفرضيات والتجريب؛ تشجيع القطاع الخاص على احتضان مباريات الابتكار في الثانويات التأهيلية؛ تكين المتعلمين من تكوين رؤية أفقية وجذابة للعلوم؛ وتشجيع الابتكار العلمي والتكنولوجي لدى المتعلمين.

- دراسة حول الإنفاق التربوي، وتهم إنجاز تشخيص متقاسم للإنفاق التربوي، من حيث تعبئة الموارد والتسيير والتوزيع والاستثمار في تحسين الجودة (التاطير، التكوين، الأدوات الديداكتيكية...)، ومن حيث تكلفة التلميذ والطالب، حسب المستويات والمسارات الدراسية؛ ضبط التوقعات من حيث الاعتمادات الضرورية للإصلاح حسب أوراشه وأهدافه؛ وضع الآليات لترشيد الإنفاق التربوي، وتعبئته موارد جديدة لتمويل أوراش التجديد.

- دراسة حول محددات النجاح الدراسي، وتهدف هذه الدراسة إلى تشخيص العوامل الأساسية الداخلية والخارجية المؤثرة في النجاح والفشل الدراسيين؛ وضع أدوات لقياس اثر هذه المحددات وتفاعلاتها؛ توظيف مقاريبات



لجنة استراتيجيات وبرامج الإصلاح في استماع أولي حول موضوع التربية غير النظامية ومحاربة الأمية (21 نونبر 2008)

## يقظة علمية

الجمعيات المهنية لهيئة التدريس. وستستمر هذه الجلسات إلى غاية أواخر شهر أبريل 2009.



جلسة استماع إلى هيئة التفتيش التربوي للتعليم الابتدائي



ممثلون عن الجمعيات المهنية لهيئة التدريس

## ورشات التربية غير النظامية ومحاربة الأممية

في سياق الدراسة التي يشرف على إنجازها المجلس حول واقع برامج التربية غير النظامية ومحاربة الأممية وأفاقها، في افق إعداد مشروع رايه في هذا الشأن، نظمت ورشتا عمل بإشراف من لجنة استراتيجيات وبرامج الإصلاح، ويتضمن مع قطاع التربية غير النظامية ومحاربة الأممية، اطرهما الخبر الذي أوكلت إليه مهمة القيام بالدراسة، بمشاركة عينة من أربعين جمعية مدنية ناشطة في هذا المجال من مختلف مناطق المغرب.

استهدفت هذين الورشتين تدارس عدد من الأسئلة ذات الصلة بأفاق برامج التربية غير النظامية وبرامج محاربة الأممية على المستويات الإستراتيجية، والبيداغوجية، والتنظيمية، والتدبيرية، والتواصلية، والمالية...، وذلك استنادا إلى التشخيصات المنجزة في هذا الشأن، وانطلاقا من التجارب والآفكار التي راكمتها الجمعيات المشاركة،

تنكب مديرية الدراسات والبحث حاليا على إرساء مشروع إعداد «يقظة علمية»، وهو مشروع يندرج في إطار توسيع أنشطة المجلس الأعلى للتعليم في مجال الدراسات والابحاث، ويتعلق الأمر برصد آخر المستجدات والبحوث العلمية في مجالات التربية والتكوين على الصعيدين الوطني والدولي. وتهם هذه اليقظة مختلف ميادين البحث، والدراسات المنجزة (علوم التربية، علم اجتماع التربية، اقتصاد التربية، علم نفس التربية...)، بغية استثمارها في القضايا المطروحة للمنظومة الوطنية للتربية والتكوين والدراسات المبرمجة في هذا الإطار، وذلك من أجل إضفاء الصبغة العلمية على هذه الدراسات.

## جلسات الاستماع المتعلقة بهيئة التدريس والتكوين

في إطار تعميق الدراسة والبحث بخصوص مشروع التصور الجديد حول مهنة وهيئة التدريس والتكوين، وسعيا إلى إغناء مقترنات المجلس في هذا الموضوع، يقوم المجلس الأعلى للتعليم بتنظيم جلسات استماع تهدف، أساسا، إلى تعميق التشخيص وإشراك أكبر عدد ممكن من الفعاليات المعنية في استشراف الأفق المستقبلية لهذه المهنة والهيئة، وذلك في إطار تكريس المقاربة التشارافية والتشاركية التي أقرها المجلس كمنهجية للاشتغال على هذا الموضوع بالأساس. كما تسعى هذه الجلسات إلى توسيع النقاش المتعدد والتشاور والإصغاء إلى الفاعلين التربويين المعنيين بهذا المشروع بالدرجة الأولى، ولاسيما بخصوص القضايا الأساسية التي تهم المجالات الثلاث التالية:

• الكفايات والتكوين والبحث والتقويم والترقي المهني؛

• الحقوق والواجبات المهنية؛

• دور المدرس والمكون في إنجاح المدرسة المغربية الجديدة.

وتشمل العينات المستهدفة بهذه الاستماعات ممثلين عن المدرسين بمختلف الأسلام والمستويات، ورؤساء الجامعات، وعمداء الكليات، ومديري الأكاديميات، والنواب الإقليميين، ومديري مراكز تكوين الأطر التربوية والمؤسسات التعليمية، والنقابات التعليمية، والجمعيات المهنية، وكذا ممثلين عن المكونين وجمعيات الآباء والتلاميذ والطلبة والمتدربين.

وهكذا، فإنه من المقرر تنظيم حوالي 30 جلسة، تؤطرها لجنة البرامج والمناهج والوسائل التعليمية لدى المجلس الأعلى للتعليم، وستعرف مساهمة ما يناهز 400 مشارك. وقد انطلقت أولى هذه الجلسات في 23 يناير 2009، تم خلالها الاستماع إلى أستاذة التعليم الابتدائي وأستاذة التعليم الثانوي الإعدادي، وهمت الجلسات التالية، المنظمة يوم 30 يناير 2009، أستاذة التعليم الثانوي التأهيلي وممثلين عن

وذلك بهدف إشراكها في تطوير وتنمية هذه البرامج واستشراف آفاق ومداخل العمل المستقبلية لتمكنها من الاضطلاع بدورها في التكوين والتأهيل على أحسن وجه.



ورشة عمل حول برامج مغاربة الأمة بمشاركة عينة من الجمعيات الناشطة في هذا المجال (14 يناير 2009)

## التربية والتكوين في الصحافة الوطنية

الآباء والأولياء والفاعلين التربويين من هذا الوضع لما له من تداعيات سلبية على سير العملية التربوية، مسجلة النداءات المتكررة لتدخل كل المعنيين بالعملية التربوية لضمان ظروف عمل وتعلم سوية، ولاسيما الدوائر الأمنية، لكن مع التأكيد على ضرورة مساعدة الجهات على مستوى الوزارة فيما يتعلق بالتحسيس والتوعية والوقاية.

**تحديات الإصلاح والمخطط الاستعجالي:** في تأكيدها على ضرورة تسريع وتيرة الإصلاح، أولت الصحافة اهتماما خاصا للبرنامج الاستعجالي، بوصفه خارطة طريق ترمي إلى إعطاء نفس جديد للإصلاح. وقد عرضت مختلف الآراء والانتظارات التي عبر عنها الفاعلون التربويون، بين متفائلين ومشككين في جودي هذا البرنامج، مع الوقوف عما وصفته بعض المصادر بالعقبات أمام نجاح المخطط، ولاسيما نقص وتدور البيئي التحتية التعليمية وما يترتب عنه من اكتظاظ، وهدر مدرسي، وضعف في نسبة التلقي والاستيعاب لدى المتعلمين.

**الهدر المدرسي:** استأثرت ظاهرة الهدر بحظ وافر من الاهتمام في التغطية الصحفية للشأن التربوي والتعليمي الوطني، بحيث تم التأكيد على خطورة هذه الظاهرة على تحقيق أهداف تعليم التمدرس؛ مع الوقوف على خصوصيات الهدر المدرسي بكل من الوسطيين القروي والحضري. وفي محاولة لرصد العوامل المحددة لانتشار هذه الظاهرة، تبرز العلاقة بين المدرس والمتعلم كأحد أهم العوامل المؤثرة، حيث تصنف بعض المصادر «العلاقة غير الطبيعية بين التلميذ والمدرس» على أنها مصدر اساسي للخوف ومن ثم الانقطاع عن الدراسة، وعلى اية حال، «فالمسؤولية في القضاء على ظاهرة الفشل الدراسي ... تعود بالأساس إلى المؤسسة التعليمية».

كما احتلت أعمدة الصحف مواضع مختلفة تبين عن اهتمامات الفاعلين التربويين والمهتمين بالشأن التربوي بصفة عامة، همت، بدرجة مختلفة، الإشراف التربوي ونظام المراقبة والمعطل والتعليم الأولى والتقويم والشهادات الجامعية.

تبين من خلال دراسة المقالات التي تم انتقاءها في الملخص الصحفي اليومي للمجلس، في الفترة الممتدة ما بين نونبر 2008 ويناير 2009، وعددتها 402 مقالة، ان القضايا التي شغلت الحيز الاكبر من اهتمام الصحافة الوطنية هي:

**أوضاع المدرس وتدبير الموارد البشرية بقطاع التربية والتكوين:** استثار موضوع تدبير الموارد البشرية بقطاع التربية والتكوين بالحظ الاوفر من اهتمام الصحافة، باعتباره مرتكزا اساسيا للمسلسل الإصلاحي، وموضوع إنشغال يومي للاف العاملين بالقطاع ولشريحة عريضة من الاسر المغربية. ففضلا عن تغطية المطالب المعبر عنها من طرف هذه الفئة وكذا الإضرابات التي سجلت خلال هذه الفترة، تطرق المقالات المدرجة ضمن هذا الباب لاسكاليات والقضايا التالية:

- مستجدات البرنامج الاستعجالي في شقه المتعلق بتدبير الموارد البشرية، (التوظيف بالتعاقد)؛
- المشروع الجديد الخاص بتطوير أداء موظفي قطاع التربية الوطنية؛
- استفحال ظاهري الغياب وال ساعات الإضافية، مع رصد آثارهما السلبية على مسار المتعلمين وعلى مردودية منظومة التربية والتكوين؛
- وضعية المدرس، وضرورة رد الاعتبار لهذه الشريحة التربوية؛
- ظروف العمل، خصوصا في المناطق المعزولة.

**محيط المؤسسات التعليمية:** أبان عدد المقالات المسجلة في هذا الباب عن انشغال كبير بمحيط المدرسة وما صار يطبعه من تنام للعنف بجميع اشكاله داخل وفي محيط المؤسسات التعليمية، وتفاقم تجارة المخدرات والتعاطي لها في اوساط التلاميذ... وقد وقفت الصحف الوطنية على استياء جمعيات

# آفاق في المسار

- ♦ مواصلة إشغال إنجاز العدد الأول من مجلة «المدرسة المغربية»، الذي أرجأ تاريخ إصداره إلى شهر ماي 2009 المقبل؛ وإعداد أرضيات الأعداد الخمسة المقبلة، وتعلق بـ:
- الجامعة والمجتمع;
  - اللغة والمدرسة المغربية;
  - المدرس، المدرسة، والمجتمع;
  - المقاربات البيداغوجية وإصلاح المدرسة;
  - المدرسة وتكافؤ الفرص.
- ♦ التحضير للعدد الأول من دورية «دفاتر التربية والتكوين»
- ♦ مواصلة الاستغال على قاموس ومعجم مفاهيم التربية والتكوين.
- ♦ في إطار سعي المجلس المستمر لدعم سيرورة الإصلاح والإسهام في الرفع من مؤشرات جودة وفعالية المنظومة، تمت برمجة عدد من المشاريع الجديدة التي سيتم الالتفات إليها في أفق سنتي 2010-2009، بتعاون مع القطاعات المعنية بال التربية والتكوين، تهم أساساً:
- التفتیش التربوي;
  - الإدارة التربوية والتدبير التشاركي;
  - التبريز والأقسام التحضرية;
  - الجسور والمرارات بين مكونات المنظومة;
  - التعليم الخصوصي;
  - قراءة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

## مذكرة

ملتقى السنوي الثاني للتقويم في موضوع: «نموذج RASCH والتحليل المتعدد المستويات»، يومي 14 و15 أبريل 2009 بالرباط

الندوة العلمية حول: «تدريس وتعلم اللغات في منظومات التربية والتكوين: مقاربات تشخيصية واستشرافية»، يومي 19 و20 مايو 2009 بالرباط

الدورة العادية التاسعة للمجلس: 20 و21 يوليوز 2009

الدورة العادية العاشرة للمجلس: 23 و24 نونبر 2009

## نشرة المجلس الأعلى للتعليم

### قسم الاتصال والتوثيق

الهاتف: 037 77 44 25 – الفاكس: 12

البريد الإلكتروني: [www.cse.ma](http://www.cse.ma) – الموقع الإلكتروني: [contact@cse.ma](mailto:contact@cse.ma)